Doi: 10.34120/0080-050-001-001

Assessment of the Efforts for Promoting Citizenship Values in the Gulf Cooperation Council Countries

Maha M. Al Sabagh

Abstract

The countries of the world today are facing various challenges, perhaps the most prominent of which is the spread of extremism. To meet this challenge, the countries of the Gulf Cooperation Council (GCC) have undertaken to promote the values of citizenship through several tools, including citizenship education, mass media, and civil society organizations (NGOs). **Objective:** This research aims to assess the efforts made to promote citizenship values in the GCC countries, using a mixed method approach. **Methods:** Several quantitative and qualitative methods were used including gap analysis, the active citizenship index, a driving forces–state-impact-response framework, SWOT model, and a qualitative assessment matrix. The analysis results showed that GCC countries have taken considerable steps towards strengthening citizenship education. However, less attention was paid to the mass media and NGOs, although they have a wider public outreach. **Results:** The results from the Active Citizenship Index support this finding as it demonstrates low participation in political life. This paper recommends that the general secretariate of the GCC should conduct national surveys periodically to ensure credibility of the results used in the calculation of the Active Citizenship Index. It is worth noting that this study is the first of its kind in the region. Accordingly, it constitutes the first building block for the preparation of assessment research and future strategies to enhance the values of citizenship in the GCC countries.

Keywords: Citizenship, GCC Countries, Assessment, Strategies, Citizenship Education, Mass Media, NGOs.

تقييم جهود تعزيز قيم المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مها محمود الصباغ(*)

ملخص:

هدف الدراسة: تواجه دول العالم اليوم تحديات متنوعة، لعل من أبرزها تفشي الفكر الضال. ولمواجهة هذا التحدي، اضطلعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتعزيز قيم المواطنة عن طريق عدة أدوات، منها: التربية من أجل المواطنة، وسائل الإعلام، مؤسسات المجتمع المدني. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس، وذلك من خلال توظيف المنهج المختلط. **المنهجية:** استخدم عدد من المنهجيات الكمية والوصفية، وهي: تحليل الفجوة، مقياس المواطنة الفاعلة، تحليل الأسباب: الحالة، الآثار، الاستجابات، تحليل القوة، الضعف، الفرص، التحديات، مصفوفة التحليل الوصفي. **النتائج:** خلصت نتائج الدراسة إلى تنوع الجهود المبذولة في مجال التربية من أجل المواطنة، إلا أنه في المقابل، لوحظ ضعف توظيف وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة على الرغم من أنها تخاطب شريحة أكبر من الجمهور، وهذا ما أكدته نتائج مقياس المواطنة الفاعلة؛ إذ بينت انخفاض المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام. وتوصي الدراسة بأن تتبنى دول المجلس عملية إجراء مسوحات وطنية دورية؛ وذلك لضمان دقة البيانات المستخدمة في حساب مقياس المواطنة الفاعلة. الجدير بالذكر أن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في المنطقة. وعليه؛ فهي تشكل اللبنة الأولى لإعداد البحوث التقييمية والإستراتيجيات المستقبلية لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس.

المصطلحات الأساسية: التربية من أجل المواطنة، تقييم، دول مجلس التعاون، المواطنة، مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام.

(*) جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين. mahamw@agu.edu.bh

1 - المقدمة:

تمر دول العالم بتغيرات عدة، وذلك على الصُّعد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، تسببت بها الطفرات التقنية في وسائل التواصل، فسمحت للتيار المعلوماتي بتجاوز الحدود السياسية والدول. رافقت هذه التغيرات تحولات تسببت في تذبذب علاقة الفرد بموطنه وتحول الولاء والانتماء إلى غيره. ولمّا كان الفرد هو اللبنة الأساسية في تقدم الدول وتطورها، صار لزاماً على الدول أن تأخذ على عاتقها تعزيز قيم المواطنة والانتماء لضمان مواصلة السير على طريق التقدم. ولأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقع في منطقة حيوية على خريطة العالم، فهي ليست بمنأى عن هذه التحولات؛ الأمر الذي يحتم تعزيز قيم المواطنة وحماية الأجيال المستقبلية من الانحراف (الخوالدة، 2013؛ بوزكري، 2014).

مفهوم المواطنة، على الرغم من عدم حداثته، استحوذ على اهتمام الدول والباحثين على حد سواء، في الآونة الأخيرة، وبات تعزيز قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع أحد المحاور المهمة التي تضطلع بها مؤسسات الدول، على اختلافها. ولعل من أبرز الأدوات المستخدمة في تعزيز المواطنة التربية الوطنية، واستخدام وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الاجتماعي، بالإضافة إلى العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني. وقد بذلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً ملحوظة في تعزيز مفهوم المواطنة لدى مختلف فئات المجتمع. غير أنه لا بد من الوقوف على هذه الجهود بشكل شمولي وتقييم مدى التقدم المحرز في تحقيق هدف تعزيز المواطنة، وذلك لرسم التوجهات المستقبلية، والتصدي لنقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة، بالإضافة إلى مواجهة التحديات المعاصرة والتصدي لانحراف الناشئة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها الأولى من نوعها في المنطقة -بحسب علمنا- التي تعنى بتغطية الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس بصورة شمولية، وذلك من خلال مراجعة الدراسات المعنية بالتربية الوطنية، ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا ما يتيح الفرصة لتعرف نقاط القوة وفرص التطوير، وذلك فيما يتعلق بتوظيف الأدوات المختلفة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس. كما أن هذه الدراسة هي الأولى أيضاً على مستوى المنطقة، التي تسعى نحو تقييم الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة وقياس مدى فاعليتها في دول المجلس، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية؛ إذ يتيح تنوع الأدوات التحليلية التي

تم تطبيقها في هذه الدراسة إمكانية تحديد الفجوات؛ ومن ثم العمل على مواجهتها عند بناء الإستراتيجيات المستقبلية. كما يتيح تعدد الأدوات المستخدمة تحديد فرص التكامل بين دول المجلس؛ بغية تعزيز قيم المواطنة. وعليه؛ فإن هذه الدراسة تضع اللبنة الأولى نحو تقييم فاعل للجهود المبذولة؛ ومن ثم الارتقاء بطبيعة الدراسات ذات العلاقة من المستوى الوطني والنظري إلى المستوى التقييمي والإقليمي المتكامل.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتوفر نظرة شمولية إلى الجهود المختلفة التي تبذلها دول المجلس؛ بهدف تعزيز قيم المواطنة، وذلك على صعيد التربية الوطنية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع الوطني. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى توفير مجموعة من المؤشرات المصممة خصيصاً لتلائم دول المجلس؛ وذلك لتقييم وقياس المواطنة الفاعلة في دول المجلس. وعليه؛ تهدف الدراسة إلى:

1 – بيان الخلفية النظرية المتعلقة بالمواطنة، وذلك من حيث المفهوم، الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى القيم.

2 – استعراض الجهود التي تبذلها دول المجلس لتعزيز قيم المواطنة، وذلك فيما يتعلق بالتربية من أجل المواطنة، وسائل الإعلام، بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني.

3 – بناء مقياس مؤلف من مجموعة من المؤشرات المخصصة لقياس المواطنة الفاعلة.

4 – الوقوف على أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه تعزيز المواطنة.

5 – الخروج بتوصيات لمواجهة التحديات، حماية الناشئة من الانحراف، تعزيز مفهوم المواطنة وقيمها.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – ما الأدوات التي استخدمتها دول المجلس لتعزيز قيم المواطنة؟

2 – كيف يمكن تقييم الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة؟

3 – ما الفرص المتاحة لتعزيز قيم المواطنة بدول المجلس؟

وتتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في قيم المواطنة والجهود المبذولة لتعزيزها، بالإضافة إلى قياس المواطنة الفاعلة والتحديات التي تواجه الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة بدول المجلس. أما الحدود الزمانية؛ فتتمثل في

عام 2014، وذلك فيما يتعلق بالبيانات الكمية؛ كونه أحدث عام تتوافر فيه نتائج المسوحات لدول المجلس، والفترة من 1975-2015، وذلك فيما يتعلق بالبيانات الوصفية. أما الحدود المكانية؛ فهي تشمل جميع دول المجلس فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة، وبمملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر، فيما يتعلق بقياس المواطنة الفاعلة.

2 - الدراسات السابقة:

2 - 1 - مصطلحات الدراسة:

المواطنة (Citizenship):

المواطنة في اللغة العربية، هي مصدر صريح للفعل وَاطَنَ على وزن فاعَلَ مُفَاعَلة، ويعني المشاركة في الفعل، ووردت في "المنجد في اللغة والأعلام" بمعنى أضمر أن يفعل أمراً مع غيره. أما المفردة بمعنى الإقامة في المكان فقد جاءت بلفظ وطَّن وأَوْطَنَ واتطَنَ واسْتَوطَنَ وَتَوَطَّنَ، وكلها أفعال مزيدة من المجرد الثلاثي وَطَنَ يَطِنُ وَطْناً بمعنى الإقامة بالمكان. أما الوطن وجمعه أوطان؛ فهو منزل إقامة الإنسان وُلِدَ فيه أو لم يولد، والمواطن هو الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه (معلوف، 2010). وفي اللغة الإنجليزية، فيرادف المواطنة لفظة Citizenship، التي تعني -كما وردت في معجم Longman – الحق القانوني في الانتماء لدولة محددة، وهي تتكون من لفظتين أولاهما Citizen- وهو الشخص الذي يعيش في مدينة، دولة أو ولاية محددة ويمتلك الحقوق ويقوم بالواجبات هناك، وقد تعني الشخص الذي ينتمي لدولة محددة سواء يعيش فيها أو لا، مضافة إلى لفظة ship- وتعني حالة وجود منصب أو وظيفة محددة، أو الفترة الزمنية المحددة لاستمرار شيء ما (Quirk, 1995).

أما المواطنة في الاصطلاح؛ فهي "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة" (الكيالي وآخرون، 1983). وكما ورد في تقرير دول الاتحاد الأوروبي فإن "حدود المواطنة الفاعلة لا بد من أن تبدأ من إدراك الفرد لحقوقه وواجباته. إن المواطنة الفاعلة هي العضوية الإيجابية والمشاركة في المجتمع والمعنونة بالواجبات والمسؤوليات بما يؤثر بفاعلية في البناء السياسي لهذا المجتمع، فالمواطنة أبعد من الغايات السياسية والاعتبارية؛ فهي اجتماعية في المقام الأول. ولعل المهارات الفردية والقدرة على المنافسة تحقق المواطنة

الفاعلة" (شعيب، 2013). وفي علم الاجتماع، تعرف المواطنة بأنها "علاقة تربط الفرد بالمجتمع السياسي"، وتكون مبنية على الولاء والانتماء للمجتمع (أبو شريعة، 2014). وأما إجرائياً؛ فتتسع المواطنة لأمور متعددة، تشمل الانتماء والولاء، العدل والمساواة، الحقوق والواجبات، الشفافية والديمقراطية، المشاركة الفاعلة، الرفاه الاجتماعي والنشاط التعليمي (الزعبي، 2013؛ أبو شريعة، 2014).

القيم (Values):

القيم في اللغة العربية، هي جمع لكلمة قيمة، وهي النوع من الفعل الثلاثي المجرد قام قوّماً بمعنى اعتدل (معلوف، 2010). أما في اللغة الإنجليزية؛ فيقابلها لفظة Values وتعني -كما وردت في معجم Longman- المبادئ المتعلقة بالصحيح والخاطئ، أو الأفكار التي يعتنقها الفرد عما هو مهم في الحياة (Quirk, 1995).

أما اصطلاحاً؛ فالقيم هي "المعتقدات التي يعتقد أصحابها بقيمتها ويلتزمون بمضامينها، وتحدد السلوك المقبول والمرفوض"، وهي أيضاً "المبادئ التي يدين بها المجتمع ويحرص على غرسها أو يتحلى بها النشء كالأمانة والفضيلة" (الخوالدة، 2013)، ويتبناها الفرد لاعتقاده بصحتها عقلياً ووجدانياً وإيمانياً، وتنشأ عن تفاعل البيئة والعادات والتقاليد والعقيدة لتنبثق منها الفكرة فتتحول إلى قيمة ثم إلى سلوك (المحمد وإبراهيم، 2013). أما فلسفياً؛ فهي تعني القوة والصحة والشجاعة؛ فالأصل اللاتيني valeo يعني أنا قوي، بمعناه المتضمن للصلابة والتأثير (الأسمري، 2012).

2-2 - نشأة المواطنة:

للمواطنة أشكال متنوعة، منها المواطنة الاقتصادية والمواطنة البيئية وغيرهما؛ وذلك بحيث يتم التركيز على جانب معين؛ ومن ثم تعزيز القيم المتعلقة به. وتنشأ المواطنة إما من الأعلى إلى الأسفل وإما بالعكس، وذلك بحسب نظرية تورنر (المعمري، 2014) (شكل 1). ففي الحالة الأولى، تمنح الدولة المواطنين الحقوق وتفترض عليهم الواجبات، ويكون ذلك وفق دستور الدولة وتشريعاتها؛ الأمر الذي يعني اضطلاع الدولة بمهمة تعزيز المواطنة. أما في الحالة الثانية؛ فتقوم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في دولة ما بتحفيز العمل التطوعي والالتزام بالمسؤوليات، وعليه؛ فإن تعزيز المواطنة في هذه الحالة يكون من الأسفل إلى الأعلى.

شكل 1
طرق نشأة المواطنة وفق نظرية تورنر (المعمري، 2014)

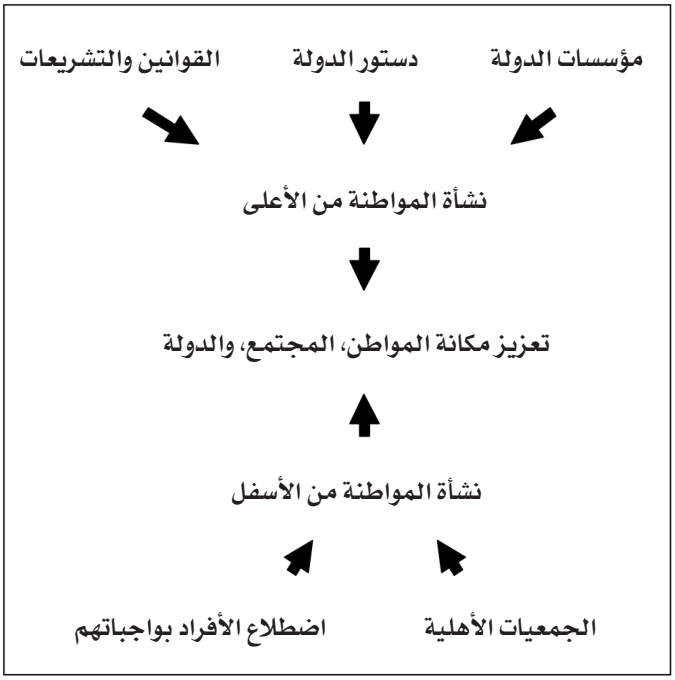

2 - 3 - قيم المواطنة وطرق تعزيزها:

وتعني قيم المواطنة "مجموعة القيم التي تعكس الانتماء للوطن، والوعي بالأمور السياسية، والبيئية، والصحية، والاقتصادية، وحقوق الإنسان، والانفتاح على الثقافات الأخرى، وضرورة الاحتكام للقانون، والإيمان بالوحدة الوطنية، والتسامح مع الآخرين، والاتصاف بالقيم الأخلاقية الحميدة، والمسؤولية الاجتماعية تجاه النفس والأسرة والمجتمع" (مرتجى والرنتيسي، 2011). وتشمل قيم المواطنة الولاء والانتماء للوطن، الوعي السياسي، التسامح، الالتزام تجاه الوطن والصالح العام بالإبلاغ عن السلوك المنحرف والإدلاء بالشهادة. كما تشمل أيضاً التربية الأخلاقية، التربية البيئية، التربية الصحية، التفكير الناقد، التوازن المسؤول، بالإضافة إلى المساواة، العدل، الحرية، المشاركة، احترام الملكية العامة، حب الوحدة الوطنية، المسؤولية الاجتماعية (بخوش، 2015؛ مرتجى والرنتيسي، 2011).

ويمكن بناء قيم المواطنة من خلال التأثير على أعمدة القيمة الثلاثة: المعرفة والوجدان والسلوك. ويمكن استخدام الأساليب المعرفية لبناء قيم المواطنة، وذلك بالاعتماد على الذاكرة والإدراك وغيرهما مما له علاقة في فهم القيمة واستيعابها وصولاً إلى نقدها وتقويمها. وتشمل الأساليب المعرفية الحوار والمناقشة والإرشاد، والتعبير عن القيمة، والعلم بالقيمة عن طريق البحث والاستقصاء والتأمل والتحليل، ثم النقد والمقارنة وغيرها (مقدم، 2011). ويمكن استخدام الأساليب الوجدانية لبناء قيم المواطنة. وتعتمد هذه الأساليب على إنشاء الألفة في النفس وتكوين الارتباطات الانفعالية في موضوع مستهدَف. وتشمل الأساليب الوجدانية القصة، المثل المحقق للقيمة، القدوة الحسنة، التربية بالمحبة، القول المتضمن للعاطفة، أسلوب العهد والميثاق، معايشة مجتمع يمثل القيمة، التحذير والإغراء وأسلوب تقبل النقص والهفوات (مقدم، 2011). ويمكن أيضاً استخدام الأساليب السلوكية لبناء قيم المواطنة، وذلك عن طريق تكوين الممارسات والعادات التي يؤدي مجملها إلى بناء المعايير الداخلية لدى الفرد. وتتضمن الأساليب السلوكية الممارسة الافتراضية للدور، والممارسة التمثيلية للدور، والتجربة العملية، وأسلوب الجزاء وأسلوب المنافسة (مقدم، 2011).

وتشير الدراسات في مجال المواطنة إلى وجود عدد من الطرق المستخدمة لتعزيز قيم المواطنة؛ ذلك أن المواطنة الصحيحة لا يتم توريثها وإنما تصنيعها (شعيب، 2013). ولعل من أبرز هذه الطرق التربية من أجل المواطنة، بالإضافة إلى تعزيز الدور الذي يؤديه المسجد ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التقليدية والحديثة في غرس قيم المواطنة وتعزيزها. فأما التربية لأجل المواطنة؛ فهي تهدف إلى اكتساب ذي طابع معرفي مقرون بالطابع السلوكي، ويشمل تعميق شعور الولاء والانتماء للوطن، والتوجيه نحو احترام الممتلكات العامة والخاصة، والتعريف بمنجزات الوطن من خلال الأنشطة، والحث على العمل التطوعي وإتاحة الفرصة لتحمل المسؤولية، وتعزيز احترام الدستور والتعريف بمضمونه من حقوق وواجباتٍ، وتنمية شعور المواطنة الحقة، كالحرية المسؤولة والديمقراطية الفاعلة، والتحرر من التعصب، وبناء المواطن المثقف سياسياً (أبو شريعة، 2014؛ عواد، 2015؛ مرتجى والرنتيسي، 2011). وترتبط التربية لأجل المواطنة بأربعة عوامل، تشمل: المناخ المدرسي، المناهج المدرسية، التنظيم، السلوكيات المدرسية الروتينية. ويؤدي المعلم الدور الأبرز في تنمية قيم المواطنة، ويتمثل ذلك بطريقته في التدريس وبقدرته على إدارة علاقاته مع الطلبة بطريقة مبنية على الاحترام (العدوان ومصطفى،

2015). وتؤدي البرامج الدراسية والبرلمانات الطلابية دورها الإيجابي في تحسين المهارات السياسية ومفاهيم المواطنة الفاعلة (يخلف، 2014؛ يونس، 2012). فبناء على ذلك، يمكن القول إن البيئة المدرسية المناسبة لبناء المواطن الصالح تتطلب تحسيناً لجميع مكوناتها المتفاعلة مع الطالب. فلا يصح -على سبيل المثال- إعداد المدرسين وتهيئتهم للتدريس المبني على المناقشة والنقد، والمثبتة جدواه علمياً، مع توفير منهج دراسي تلقيني بحت كان الأجدر أن تستبدل به أنشطة بحثية وزيارات ميدانية مدعومة بالمناقشة والتحليل؛ إذ إن تصحيح الأوضاع يجب أن يطول كل زاوية من المدرسة حتى تؤتي الجهود ثمارها، فيشمل بذلك الثقافة التنظيمية الرسمية وغير الرسمية للمؤسسات التعليمية، والظروف الطبيعية، والسلوك التنظيمي للإدارة، وأعضاء التدريس (القحطاني، 2010؛ El-Khawaja, 2010). وتؤكد دراسات متعددة أهمية المناهج الدراسية في غرس بذور المواطنة؛ إذ إن لها القدرة على بناء المواطن الفعال فتعزز القدرة على تحليل وتفسير بيئة سريعة التغير، وتُكسب القدرة على التعامل مع آليات العصر مع المحافظة على الكيان الوطني (الغامدي، 2010؛ عبد الفتاح، 2012). ويمكن تعزيز المواطنة في المناهج الدراسية عن طريق طرح الأمثلة في الكتاب المدرسي، التي يفضل أن تنسجم والبيئة المحلية، وعرض الصور والرسوم والأشكال، واستخدام أسلوب دراسة حالة عن طريق طرح قضية لتتم مناقشتها، والتمثيل بالتطبيقات العملية وربطها بالبيئة، وتفعيل القصص بطرح قصة شخصية خليجية وطريقة تفاعلها مع المجتمع، وكذلك عن طريق الرحلات والزيارات الميدانية للمواقع التراثية والأثرية (العتيبي، 2011).

وأما وسائل الإعلام؛ فهي تعتبر من الوسائل المؤثرة على الأفراد، خصوصاً أنها في متناول الجميع مقروءة كانت أم مرئية أم مسموعة. ويمكن استخدام وسائل الإعلام في تعريف المواطنين بجهود الدولة وتثقيفهم عن الحقوق والواجبات، والحث على الانصهار الاجتماعي وبناء الاقتصاد. ولعل الطريق الأمثل لتحقيق ذلك هو عن طريق إشراك المواطن في عملية بناء السياسة الإعلامية وفتح المجال للانتفاع من المواد الإعلامية، والتحذير الواقعي من الانحراف، والرد العقلاني والمقنع على المزاعم المغرضة وعدم تهميشها، وتوعية المواطنين بنتائج الانحراف وخسائره (باسرده، 2015؛ بخوش، 2015). ونظراً لانتشار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، فقد ظهر ما يعرف بالمواطنة الإلكترونية. وتعمل المواطنة الإلكترونية على إعادة تعريف وصياغة المفاهيم المكتسبة سلفاً، كمفهوم الدولة والمجتمع، وذلك عن طريق مواطني

الإنترنت الدوليين؛ مما ينشئ نفوذاً خفياً يخترق عقول الأفراد ليسيطر عليهم نتيجةً للتفاعلات المعتمدة على المعلومات غير الدقيقة، ونتيجة لعدم توظيف هذه الشبكات بالطريقة الصحيحة من قبل الجهات المعنية. وهذا ما يستلزم الحذر وتشديد الرقابة على ما تتداوله شبكات التواصل الاجتماعي من رسائل (إسماعيل، 2015).

وأما مؤسسات المجتمع المدني؛ فهي المؤسسات غير الحكومية وغير الربحية التي يقوم بإنشائها الأفراد بشكل تطوعي. وقد تكون هذه المؤسسات ذات طابع ثقافي، علمي، ديني، سياسي أو خيري. ويكمن دورها في القيام بالأنشطة والفعاليات التي تصقل شخصية المواطن؛ مما يعزز احترامه للقانون، واعترافه بالرأي الآخر، والتزامه بإتقان العمل، والحفاظ على السلم الاجتماعي، والشراكة في التنمية الاقتصادية واحترام الإنسان (بخوش، 2015).

2 - 4 - قياس المواطنة الفاعلة:

تُعَد مسألة قياس المواطنة الفاعلة حديثة نسبياً، فعلى الرغم من أهميتها للوقوف على جدوى الجهود المبذولة في تعزيز المواطنة، فإن الأدبيات ذات العلاقة تشير إلى قلة عدد المقاييس الموجودة. ولعل من أبرز هذه المقاييس المقياس الذي طوره (Hoskins & Mascherini, 2009)؛ لقياس المواطنة الفاعلة في دول الاتحاد الأوروبي. ويتألف هذا المقياس من 4 أبعاد رئيسة للمواطنة، تضم 17 بعداً فرعياً، و62 مؤشراً لقياس المواطنة الفاعلة. وقد تم استقاء البيانات المستخدمة لحساب المقياس من مسح ميداني لعينة من مواطني الاتحاد الأوروبي. كما توجد مقاييس أخرى أقل شمولية، كالمقياس الذي طوره (النقيب وآخرون، 2006) في دراستهم حول قياس اتجاهات الشباب في دول المجلس. ويقوم هذا المقياس على أربعة معايير أساسية، هي: درجة التعاون مع موظفي القطاع العام، المشاركة في الحملات الوطنية، تشجيع المنتجات الوطنية، بالإضافة إلى متابعة الأخبار الوطنية على وسائل الإعلام. واقترح معهد البحرين للتنمية السياسية (2012) أربعة مؤشرات أساسية مختلفة لقياس المواطنة، وهي: المشاركة التطوعية، الاعتدال والوسطية، القيام بالواجبات العامة، بالإضافة إلى المشاركة في الانتخابات.

2 - 5 - المواطنة في دول المجلس:

تبذل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهودها لتعزيز قيم المواطنة لدى الأفراد، وتستخدم في ذلك مختلف الوسائل المتاحة، وتشمل التربية الوطنية،

مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من عدم وجود مرجع وطني لكل دولة يوثق جميع الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة فيها، فإنه يمكن الرجوع إلى الدراسات ذات العلاقة التي قامت بتغطية وتحليل للعديد من الجهود المبذولة على مختلف الصُّعد وباستخدام مختلف الوسائل. ففي مجال التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية، قام العتيبي (2011) -مثلاً- بقياس فاعلية كتب التربية الوطنية في تنمية المواطنة باستخدام منهج تحليل المحتوى. وخلصت الدراسة إلى تعدد توظيف معايير الانتماء وقيم المشاركة في حماية الوطن في الصفوف: الرابع والخامس والسادس من المرحلة الابتدائية، وذلك باستخدام الصور التوضيحية، والعبارات الإرشادية والأنشطة الطلابية. أما في الكويت؛ فقد قام الهاجري ببحث الدور الذي تؤديه جامعة الكويت في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها. وخلصت الدراسة التي شملت 711 طالباً وطالبةً إلى أن الجامعة تؤدي دوراً كبيراً في تنمية المواطنة بجميع أبعادها لدى طلبتها (في: الخوالدة، 2013).

وقد تبنت الأمانة العامة لدول المجلس مهمة تعزيز قيم المواطنة الخليجية؛ فقد نظمت، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي الكويتية، ورشة عمل حول تعزيز المواطنة الخليجية في عام 2014. كما تبنت مؤخراً مبادرة إطلاع طلبة المرحلة الدراسية الأولى على سير الاجتماعات في مقر الأمانة العامة بالرياض ومحاكاة هذه الاجتماعات. وهدفت الإستراتيجية الإعلامية التي أقرها المجلس في دورته الحادية والثلاثين في عام 2010 إلى تعميق المواطنة الخليجية، وذلك عن طريق إنتاج برامج إذاعية تعمق المواطنة الخليجية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016أ). وقام مركز بحوث شرطة الشارقة (2017) برصد المؤتمرات والندوات التي عنيت بقيم المواطنة في دول المجلس بالإضافة إلى استطلاع آراء عينة من الخبراء والمواطنين في قيم المواطنة والعوامل الموحدة والمجزئة لدول المجلس. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها دول المجلس لتعزيز قيم المواطنة لدى أفرادها، وإجراء العديد من الدراسات التي استهدفت تغطية هذه الجهود وتحليلها، فإننا لم نقف على دراسة شمولية تبين حجم الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس. كما لم نقف على دراسة تعنى بتقييم فاعلية هذه الجهود وقياس درجة المواطنة الفاعلة في هذه الدول، ربما باستثناء دراسة النقيب وآخرين (2006). ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسد النقص في الأدبيات المتعلقة بالمواطنة في دول المجلس والإسهام في الارتقاء بالدراسات ذات العلاقة من المستوى النظري إلى المستوى التقييمي.

3 - منهجية الدراسة:

صممت هذه الدراسة في إطار منهج البحث الوصفي (Berg, 2009; Liamputtong, 2013; Mabry, 2008) وباستخدام منهجية دراسة الحالة (Berg, 2009; Perry, 2011; Stake, 1995; Yin, 2003). ويستعرض هذا الجزء كيفية جمع البيانات الكمية والوصفية وتحليلها، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة (شكل 2). ويستعرض أيضاً أبرز الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لدول مجلس التعاون.

3-1- طرق جمع البيانات وتحليلها:

3-1-1- طرق جمع البيانات الكمية وتحليلها:

جمعت البيانات الكمية اللازمة لبناء مقياس المواطنة الفاعلة من خلال البحث في قواعد بيانات عدد من المراكز البحثية المعنية بالدول العربية؛ مثل الباروميتر العربي[1] والمعهد المستقل للإدارة العامة ودراسات المجتمع المدني[2] عن نتائج مسوحات وطنية حديثة تغطي دول المجلس. وبالرجوع إلى دراسة Hoskins and Mascherini (2009) المطبقة على دول الاتحاد الأوروبي، تم الاطلاع على موقع مسح القيم في دول العالم[3]، الذي أشاد به الباحثون السابقون إلا أنهم فضلوا الاعتماد على موقع أوروبي؛ كونه يوفر بيانات أحدث نسبياً. وبمقارنة المسوحات الوطنية المتوافرة على هذه المواقع، تمت الاستعانة بموقع مسح القيم في العالم لعدة أسباب، منها حداثة البيانات نسبياً، وتغطية عدد أكبر من دول المجلس، واضطلاع هذا الموقع بتغطية عدد من دول العالم، وذلك منذ عام 1984. وبمراجعة البيانات المتوافرة على الموقع، تبين أن أحدث مسح تم بدول المجلس كان في عام 2014، وشمل مملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر. ويبلغ حجم العينة المستخدمة 1200 مشارك من مملكة البحرين، 1303 مشاركين من دولة الكويت، و1060 مشاركاً من دولة قطر (World values survey, 2014). واستطلعت آراء المواطنين فقط وتم اختيارهم بصورة عشوائية؛ بحيث تكون مقاربة لمجتمع المواطنين الإجمالي؛ وذلك من حيث عدد من الخصائص الاجتماعية، وهي: العمر، النوع، التعليم، مكان السكن. وبالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالخصائص الاجتماعية، فقد اشتملت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالاتجاهات والسلوك تجاه عدد من القضايا؛ كالأعمال التطوعية،

(1) http://www.arabbarometer.org/

(2) http://iiacss.org/

(3) http://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp

الأهداف الشخصية، الصفات الشخصية، المشاركة في الأعمال السياسية، الصفات الديموقراطية، الأمن والجريمة، الرضا العام حول الخدمات التي تقدمها الدولة. وقد اضطلعت جهات مختلفة بإجراء المسوحات؛ فقامت جامعة قطر -مثلاً- بإجراء المسح الوطني المتعلق بدولة قطر، في حين قام المعهد المستقل للإدارة العامة ودراسات المجتمع المدني بتنفيذ المسح الوطني المتعلق بمملكة البحرين.

واستخدم التحليل الإحصائي الوصفي (التكرارات تحديداً) لتحليل النتائج. وفي ضوء المقياس الذي طوره Hoskins and Mascherini (2009) لقياس مستوى المواطنة الفاعلة في دول الاتحاد الأوروبي، صمم مقياس يتناسب وطبيعة دول المجلس؛ بحيث يتألف من 3 أبعاد رئيسة للمواطنة، 8 أبعاد فرعية، و29 مؤشراً لقياس المواطنة الفاعلة. ويوضح شكل 3 الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في حساب مقياس المواطنة الفاعلة في دول المجلس. ولحساب مقياس المواطنة الفاعلة، اتبع عدد من الخطوات، وذلك على النحو الآتي:

- تحميل نتائج المسوحات لكل من البحرين، والكويت، وقطر، وذلك بالاستعانة ببرنامج IBM SPSS النسخة 24. واختيرت الأسئلة ذات العلاقة، وذلك من مجموع الأسئلة الذي يبلغ نحو 265 سؤالاً.

- حللت البيانات تحليلاً إحصائياً وصفياً Descriptive statistics؛ حيث استعين بنتائج التكرارات Frequencies، وذلك لتحديد القيمة الموضوعة لكل مؤشر من المؤشرات المحددة في شكل 3؛ بحيث تكون النتيجة وفق مقياس يراوح بين 0 (دلالة على ضعف درجة المواطنة) و 1 (دلالة على قوة درجة المواطنة). ومثال على ذلك نتيجة المؤشر المتعلق بقبول السكن بجوار شخص يختلف في العرق؛ فإذا كانت النتيجة هي 69% من المشاركين يقبلون السكن، في حين أن الرافضين يمثلون 31%، تكون نتيجة المؤشر هي 0.69، وذلك بقسمة نسبة الموافقين على 100؛ إذ إن تقبل الآخرين بغض النظر عن عرقهم ودينهم، مؤشر على المواطنة الفاعلة.

- افترض تساوي أوزان المؤشرات والأبعاد المستخدمة في حساب مقياس المواطنة. وعليه؛ فإن قيمة البعد الفرعي تساوي حاصل ضرب قيمة المؤشر في وزنه، وذلك لجميع المؤشرات المدرجة ضمن بعد فرعي واحد (معادلة 1). وكذا الأمر بالنسبة إلى حساب قيمة البعد الرئيس (معادلة 2) وقيمة المواطنة الفاعلة (معادلة 3) (Hoskins & Mascherini, 2009).

البعد الفرعي = وزن المؤشرات * قيمة المؤشرات (معادلة 1)

البعد الرئيسي= وزن البعد الفرعي * قيمة البعد الفرعي (معادلة 2)

المقياس = وزن البعد الرئيسي * قيمة البعد الرئيسي (معادلة 3)

3-1-2- طرق جمع البيانات الوصفية وتحليلها:

جمعت البيانات الوصفية من خلال مسح الأدبيات العربية والإنجليزية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

شكل 2

المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة

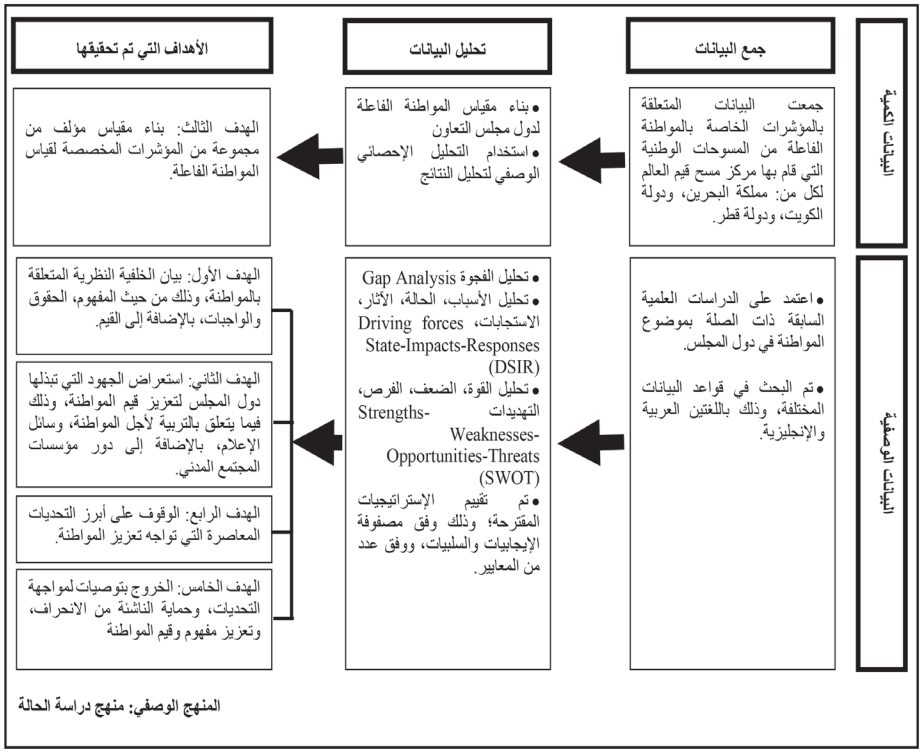

شكل3

الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في بناء مقياس المواطنة الفاعلة لدول المجلس

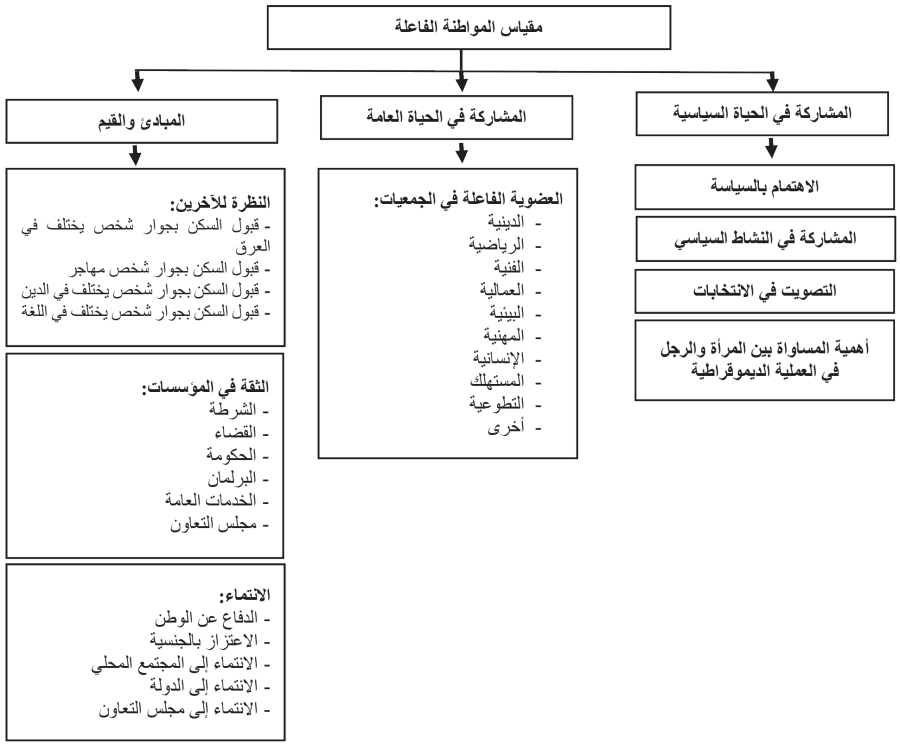

– حددت الكلمات المفتاحية التي تم على أساسها البحث عن الأدبيات ذات الصلة. ومن أبرز هذه الكلمات: المواطنة، التعزيز، التربية، الإعلام، المجتمع المدني، دول المجلس، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت وغيرها.

– استخدمت الكلمات المفتاحية في البحث عن الدراسات السابقة، وذلك في عدد من محركات البحث، من بينها: المنهل، Web of Science وGoogle. كما تم البحث أيضاً في قواعد البيانات الخاصة بمكتبات الجامعات، ومن أبرزها: جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، وجامعة البحرين.

– صنفت الدراسات وعرضت وفق عاملين أساسيين: الطريقة المستخدمة في تعزيز قيم المواطنة، والنطاق الجغرافي. وعليه؛ فقد قسم الجزء الأول من نتائج الدراسة إلى ثلاثة أجزاء بالاستناد إلى الطرق المستخدمة في تعزيز قيم المواطنة في دول المجلس: التربية من أجل المواطنة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع

المدني، في حين تستعرض الدراسات الخاصة بكل دولة من دول المجلس ضمن هذه الأجزاء الثلاثة.

ولتحليل البيانات الوصفية، اتبع ما يأتي:

– تحليل الفجوة Gap Analysis: يهدف تحليل الفجوة إلى تعرف سبل تطوير الأداء؛ بحيث يتم سدّ الفجوات الموجودة في الأداء الحالي، التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. ويتم في تحليل الفجوة، مقارنة الأداء الحالي مع الأداء المتوقع؛ وذلك بغية تحديد الموقع الدقيق للفجوات؛ ومن ثم تجنبها (Goodstein, Nolan, & Pfeiffer, 1992). وبالنظر إلى هذه الدراسة، فهي تهدف إلى تدعيم الجهود المبذولة في تعزيز المواطنة وتقييمها؛ ومن ثم صمم نموذج تحليل قائم على المعطيات الموجودة في دول المجلس ويلائم الموضوع في الوقت ذاته. وعليه؛ فقد بني النموذج وفق عدد من الأجزاء، وهي: الإستراتيجية، الجهة المنوط بها، المادة المتعلقة بالمواطنة، العاملون، المتابعة والتقييم.

– منهجية الأسباب، الحالة، الآثار، الاستجابات (DSIR) Driving forces-State-Impact-Response: تستخدم هذه المنهجية عادة في الدراسات البيئية؛ وذلك لتعرف أسباب الظاهرة ونتائجها والخطوات التي تم اتباعها لمعالجتها. وقد استخدمت هذه المنهجية هنا للوقوف على الخطوات التي اتخذتها دول المجلس إذا ما كانت تتناسب والتحديات التي تواجه الجهود المبذولة لتعزيز المواطنة.

– تحليل القوة، الضعف، الفرص، التهديدات (SWOT) Strengths-Weaknesses-Opportunities-Threats: يقوم هذا التحليل على مستويين: المستوى الداخلي والمستوى الخارجي. فعلى صعيد المستوى الداخلي، تحدد نقاط القوة والضعف في الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس. أما على صعيد المستوى الخارجي؛ فتحدد الفرص والتهديدات الخارجية التي تواجهها الدول.

الجدير بالذكر أنه قد استخدمت طرق التحليل المذكورة لتقييم الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة، وتعد هذه الخطوة الأولى نحو بناء الإستراتيجيات المستقبلية. وتم استخدام هذه الطرق للارتقاء بالبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع المواطنة في دول المجلس؛ إذ إن غالبية البحوث السابقة، إن لم يكن كلها، قد تناولت القضية بصورة نظرية، أو ربما لامست التقييم ولكن بصورة جزئية تقتصر على دولة معينة أو أداة محددة تستخدم لتعزيز قيم المواطنة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسد الفراغ

الموجود في الدراسات السابقة، وتضع اللبنة الأولى نحو إجراء المزيد من البحوث التحليلية والتقييمية.

3-2- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يتألف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت. انضوت هذه الدول الست تحت مظلة مجلس التعاون في 25 مايو 1981، وذلك إدراكاً منها لما يربط بينها من أواصر وسمات مشتركة، وإيماناً منها بوحدة المصير وتطلعات الشعوب المشتركة (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016ب). تبلغ المساحة الإجمالية لدول المجلس نحو 2.4 مليون كم^2، في حين يبلغ إجمالي عدد السكان 51.7 مليون نسمة. وبحسب إحصائيات المجلس لعام 2015، فقد تجاوز إجمالي الناتج القومي 1.3 تريليون دولار في عام 2015، ويبلغ إنتاج النفط 17 مليون برميل في اليوم (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016). ويوضح شكل 4 إجمالي السكان والناتج القومي لدول المجلس، في حين يوضح شكل 5 نسبة المواطنين إلى غير المواطنين. ويشير شكل 5 إلى ارتفاع نسبة غير المواطنين في كل من الإمارات والكويت؛ الأمر الذي يسترعي الانتباه خلال إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات المتعلقة بتعزيز قيم المواطنة.

شكل 4

عدد السكان وإجمالي الناتج القومي في دول مجلس التعاون

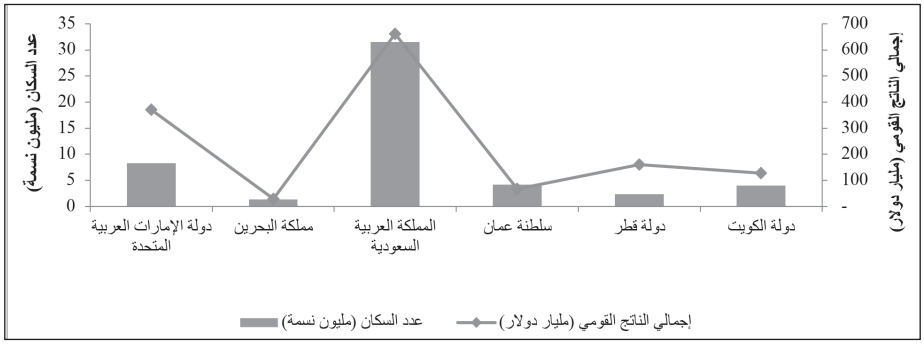

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016أ.

شكل 5

نسبة المواطنين وغير المواطنين من سكان دول المجلس

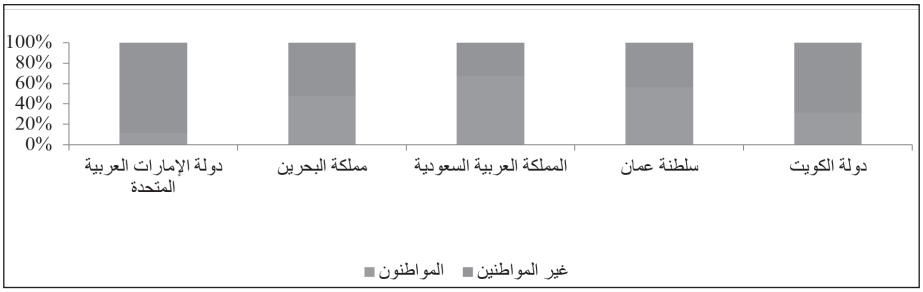

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016ب.

ملاحظة: لا تتوافر نسب المواطنين وغير المواطنين لدولة قطر.

4 - النتائج والمناقشة:

يستعرض هذا الجزء النتائج التي تم التوصل إليها باتباع المنهجية الآنفة الذكر. وسيتم تناول النتائج وفق ثلاثة محاور رئيسة، وهي: تعزيز قيم المواطنة في دول المجلس، قياس المواطنة الفاعلة، وأخيراً التحديات التي تواجه الجهود المبذولة لتعزيز المواطنة في دول المجلس.

4-1- تعزيز قيم المواطنة في دول المجلس:

أولت دول المجلس اهتماماً خاصاً بموضوع المواطنة؛ إذ عملت على توفير البنية الدستورية اللازمة، وذلك من خلال الاستناد إلى الحقوق والواجبات في دساتيرها (المعمري، 2014). وللمواطنة أهمية بالغة لدول المجلس، ولا سيما أنها أداة فاعلة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية. فقد شهدت المنطقة تحولات طارئة خلال السنوات القليلة الماضية، من أبرزها تحول العلاقة بين الأفراد والدول من علاقة قائمة على التبعية والرعاية إلى علاقة قائمة على المواطنة والمشاركة (المعمري، 2014). وهذا ما يستلزم إيلاء موضوع المواطنة المزيد من الدراسة، وقد برزت أهميته في المنطقة على الرغم من عدم حداثته. يستعرض هذا الجزء أبرز الجهود التي بذلتها دول المجلس لتعزيز قيم المواطنة، وذلك باستخدام التربية من أجل المواطنة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني.

4-1-1- التربية من أجل المواطنة:

الإمارات العربية المتحدة:

أطلقت الإمارات العربية المتحدة برنامج (وطني)، وذلك في عام 2005 بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية؛ وذلك بهدف غرس المواطنة وتعزيز الولاء وتفعيل الشراكة المجتمعية. وأطلق عدد من النشاطات، شمل المحاضرات، الجلسات الحوارية، الحملات التوعوية؛ مثل حملة (أنت قدوتي)، والمخيمات الصيفية التي تستهدف إكساب الأطفال الخبرات الميدانية، بالإضافة إلى توقيع مذكرات التفاهم مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية لإشراك الشباب؛ باعتبارهم السواد الأعظم ومنبع الطاقات والقدرات (عسيري، 2015).

مملكة البحرين:

قامت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي 1976/1975 بتنفيذ ما ورد في الدستور بتطوير المناهج الدراسية؛ فكان استحداث مادة التربية الوطنية في منهج خاص يندرج تحت الدراسات الاجتماعية. وبعد خمس عشرة سنة، أدمجت التربية الوطنية في جميع المناهج حتى تكون كلها مساهِمةً في تعزيز الوطنية بما يتفق مع أهدافها، وبعد نحو خمس عشرة سنة أخرى واستجابة للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك، أعيدت مقررات التربية للمواطنة لتشمل جميع المراحل الدراسية من الابتدائية حتى الثانوية. وتهدف مناهج التربية من أجل المواطنة إلى تحقيق عدد من الأهداف، من بينها: رفع الوعي الوطني وتعزيز قيم المواطنة، تحفيز المشاركة في الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى مواجهة التحديات العالمية (العتيبي، 2011؛ زدام، 2013). وتشير الدراسات المسحية إلى غياب عدد من قيم المواطنة من مناهج التربية من أجل المواطنة للمرحلة الابتدائية، من أبرزها: قيم الصدق، الأمانة، الحرية، والتسامح. في حين توجد تغطية لا بأس بها للقيم المتعلقة بحب الوطن، العدالة، الرحمة، الاعتماد على النفس، حسن الجوار، الشجاعة. وفي المقابل، تشير الدراسات إلى تكثيف الاهتمام بالعلوم وتطبيقاتها (المعمري، 2014). أما فيما يتعلق بإدراك الطلبة لمفهوم المواطنة؛ فتشير إحدى الدراسات إلى وجود قصور لدى طلبة الثانوية وذلك في المعلومات والمعرفة المتعلقة بنظام الحكم والسلطات الثلاث، بالإضافة إلى إظهار عدم اهتمام بالسياسة؛ الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف الانتماء والولاء للوطن (المعمري، 2014).

المملكة العربية السعودية:

طرحت مادة الأخلاق والتربية الوطنية للصفين الثالث والرابع الابتدائيين بالمملكة؛ حيث تم ربط الأخلاق كموروث إسلامي مع التربية الوطنية، ثم تغيَّر اسمها إلى المعلومات المدنية. ثم استُحدثت خطة دراسية جديدة للمدارس الابتدائية غابت فيها التربية الوطنية بصفتها المستقلة إلا أن موضوعاتها كانت مطروحة ضمن المواد الدراسية الأخرى. ثم ظهرت مرة أخرى في عام 1984 في النظام المطور للتعليم الثانوي، الذي ألغي فيما بعد. ومنذ 1996، عادت مقررات التربية الوطنية لتُطرَح على الصفوف الابتدائية والمتوسطة والثانوية بواقع حصة واحدة أسبوعياً بصفتها مادة مستقلة تُعهَد مسؤولية تدريسها إلى المعلمين السعوديين من ذوي الخبرة، لتكون مذكية لروح المواطنة والدفاع عن الوطن وطاعة ولاة الأمر ونصحهم، متوافقة مع سياسة التعليم التي تنص على "تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته ويشعر بمسؤوليته لخدمة وطنه والدفاع عنه" و"تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وإعدادهم للإسهام في حلها، وتأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة" (العتيبي، 2011؛ زدام، 2013).

ولعل السعودية من أكثر دول المجلس التي عنيت بدراسة وتحليل مضمون مناهج التربية من أجل المواطنة؛ فقد قام سعد العتيبي (2011) -على سبيل المثال- بتحليل محتوى مقررات المرحلة الابتدائية، وخلصت الدراسة إلى التركيز على مفاهيم الانتماء، المشاركة، القيم الاجتماعية، بالإضافة إلى الحقوق والواجبات في الكتب الدراسية. ووظفت الصور التوضيحية، والعبارات الإرشادية والأنشطة الطلابية في تعزيز هذه المفاهيم. واضطلع باحثون آخرون بدراسة قيم المواطنة لدى طلبة المدارس والجامعات؛ فقد قام عبدالرحمن الغامدي (2010) بدراسة قيم المواطنة لدى طلبة الثانوية في مكة المكرمة وعلاقتها بالأمن الفكري. وخلص إلى وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين قيم المواطنة وقيم الأمن الفكري، إلا أنه، في المقابل، توصل إلى تحديد مواقع الضعف فيما يتعلق بقيم المواطنة لدى الطلبة؛ ومن ثم توصل إلى ضعف مفهوم العمل الجماعي لديهم، بالإضافة إلى ضعف محافظتهم على الممتلكات العامة وتعاونهم في مواجهة الأفكار المنحرفة. أما في شرق الرياض؛ فقد توصل خالد الأسمري (2012) إلى تمتع طلبة المرحلة الثانوية بدرجة مرتفعة في قيم المواطنة، إلا أنه أشار إلى إمكانية تعزيز هذه القيم من خلال تفعيل دور كل من المسجد، والأسرة ومراكز الأحياء. وهذا ما أكد أهميته الحفيظي (في المعمري،

2014)؛ إذ بين أن التربية من أجل المواطنة ما زالت تدرس في إطار نظري، في حين أنه من الأجدى وضعها في إطار تطبيقي يعمل الطلبة فيه على محاكاة ما يحدث في المجتمع ولكن داخل أسوار المدرسة.

وفي نتيجة مشابهة لما توصل إليه الباحثان الغامدي (2010) والأسمري (2012)، خلصت دراسة عبدالله القحطاني (2010) إلى تمتع طلبة الجامعات السعودية بدرجة مرتفعة فيما يتعلق بالجوانب المعرفية والوجدانية للمواطنة، ومستويات متوسطة إلى منخفضة فيما يتعلق بالجانب السلوكي؛ وهذا ما يشير إلى نجاح مقررات التربية من أجل المواطنة في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة من الناحية النظرية. إلا أنه يشوب هذه المقررات شيء من القصور في الناحية التطبيقية، كما أن المعلمين أنفسهم أفصحوا عن حاجتهم إلى التدريب على تدريس مقررات التربية لأجل المواطنة وتعرف أهدافها (العتيبي، 2011؛ المعمري، 2014). الجدير بالذكر أن الدراسات المتعلقة بدراسة المواطنة في المملكة العربية هي الأكثر من ناحية العدد والتنوع، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اضطلاع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بتشجيع القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع؛ الأمر الذي يدعو إلى تبني توجه مماثل في باقي دول المجلس لتوفير الدراسات اللازمة لتقييم الجهود المبذولة في تعزيز قيم المواطنة وتوجيهها.

سلطنة عمان:

كانت التربية الوطنية في السلطنة حاضرة على الدوام ومتطورة بما يتناسب والبيئة العمانية، خصوصاً مع النظرة القائمة على أن التربية الوطنية لا تختلف عن التربية بشكل عام سوى في أنها توظف قيم علاقة الفرد بوطنه، فاعتمدت التربية الوطنية على أمرين: إضفاء المعارف المتعلقة بالتنشئة الوطنية، وإفرادها مادة مستقلة لتكريس مفاهيمها، وشملت المرحلة الابتدائية ابتداءً من الصف السادس حتى المرحلة الثانوية؛ فأضيفت مادة (التربية الوطنية) للصفين السادس والثاني الإعدادي، و(المجتمع العماني) للصف الأول الثانوي، و(المجتمع العربي) للصف الثاني الثانوي، و(حاضر العالم الإسلامي) و(الثقافة الإنسانية) و(مشكلات معاصرة) للصف الثالث الثانوي بتخصصه العلمي. وأضيفت هذه المقررات الدراسية جنباً إلى جنب مع غرس المفاهيم السلوكية الأخرى، فقام بها الطلبة بشكل طوعي؛ كالحفاظ على الكتاب المدرسي والمبنى المدرسي ومرفقاته، والاندماج في الأنشطة التطوعية (العتيبي، 2011). وأورد المعمري (2014) في دراسته حول التربية من أجل المواطنة مسحاً للدراسات ذات العلاقة التي

تم إجراؤها في سلطنة عمان، وأسفرت النتائج عن أن أكثر القيم التي وردت في مناهج التربية من أجل المواطنة هي تلك المتعلقة بحب الوطن وبيان موقعه الجغرافي، وإبراز الجهود التي تبذلها السلطنة والحث على طاعة أولياء الأمر، بالإضافة إلى مجموعة من القيم الأخرى المتعلقة بالمحافظة على العادات، والبيئة واحترام القوانين، في حين كانت أقل المفاهيم وروداً هي تلك المتعلقة بالجوانب القانونية. وأورد المعمري (2014) أيضاً ثغرة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية الخاصة بالتربية من أجل المواطنة؛ إذ بين أن مدرسي المواد الاجتماعية في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة يرون أن منهج المواطنة قريب من منهج المواد الاجتماعية، وهذا ما يدل على أن رؤية المدرسين للتربية من أجل المواطنة لا تتعدى كونها منهجاً دراسياً، في حين أنها من المفترض أن تكون نظاماً شاملاً وأحد أهداف العملية التربوية.

دولة الكويت:

تجلت صور المواطنة لدى سكان الكويت منذ القدم؛ فقد كان الأفراد يشعرون بالانتماء إلى المجموعة ويشكلون جزءاً من منظومة القيم والعادات المجتمعية. وقد استمر الأمر حتى يومنا هذا بفضل تقبل المجتمع القائم على التنوع والتعددية الفكرية والثقافية (بوزكري، 2014). أما فيما يتعلق بالتربية من أجل المواطنة؛ فقد قامت الكويت في عام 2010 بإطلاق إستراتيجية تكريس مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء لدى النشء في المناهج الدراسية؛ فحددت الجهات المسؤولة بتنمية المواطنة لتشمل المؤسسات التربوية الحكومية، وذلك عن طريق إدراج مناهج دراسية تشمل ثلاثة عناصر، هي: المعرفة المدنية والقيم والاتجاهات، ومهارات المشاركة المجتمعية الفاعلة، ومراعاة المنظومة القيمية المجتمعية. وتؤكد هذه الإستراتيجية ضرورة مشاركة الأسرة مع المؤسسات التربوية (عسيري، 2015). ولعل من أبرز الدراسات التي عنيت بدراسة قيم المواطنة لدى الطلبة في دولة الكويت دراسة أمل الدويلة (2015)، وتوصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة جامعة الكويت وطالباتها فيما يتعلق بقيم المواطنة، وكانت الفروق لصالح الإناث. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة السنة الأولى وطلبة السنة الرابعة لصالح طلبة السنة الرابعة؛ الأمر الذي يشير إلى أن الطالبات أكثر وعياً بقيم المواطنة، كما أن البيئة الجامعية تساعد على تعزيز قيم المواطنة. ولخص المعمري (2014) مجموعة من مواطن الضعف في مناهج التربية من أجل المواطنة في دول المجلس بشكل عام لعل من أبرزها عدم تبني مناهج التربية من أجل المواطنة للمفهوم الحديث للمواطنة، القائم على بناء مواطن فاعل ومسؤول؛ إذ تركز

المناهج الدراسية على النواحي الجغرافية والتاريخية بشكل أساسي. ولعل الحل هنا يكمن في تبني المنهج المستتر في تعزيز قيم المواطنة، وذلك من خلال تفاعل الطالب مع المحيط المدرسي. وهذا ما أكده المعمري (2014) حين وصف المواطنة الموجودة في المدارس بأنها رمزية؛ ذلك أن المدارس تركز في أنشطتها على الاحتفالات وتعليق الشعارات والصور، في حين تُغفل الجانب التطبيقي لتعزيز قيم المواطنة المتمثل في الانتخابات المدرسية، والحفاظ على ممتلكات المدرسة، والأنشطة التطوعية وغيرها.

4-1-2- وسائل الإعلام:

تؤدي وسائل الإعلام، على اختلافها، دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وبنائه والتأثير على معتقدات الأفراد وأفكارهم؛ حيث يقضي الفرد في دول المجلس نحو 270 دقيقة في اليوم أمام التلفاز في المتوسط (جدول 1)، وهذا ما يفوق المتوسط العالمي البالغ 179.5 دقيقة/اليوم (Zenithmedia, 2015). وينطبق الأمر ذاته على استخدام الإنترنت (جدول 1)؛ إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مواطني دول المجلس المستخدمين للإنترنت في عام 2015 تراوح بين 66% و97%، وأن الفيسبوك هو الأكثر انتشاراً من بين وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ تراوح نسبة مستخدميه بين 37% و67%، يليه في ذلك التويتر (Northwestern University in Qatar and Doha Film Institute, 2014; Internet World Stats, 2016).

جدول 1

متوسط عدد الدقائق التي يمضيها الفرد يومياً أمام التلفاز والإنترنت في عام 2015 في دول المجلس (دقيقة/ اليوم/ الفرد)

الدولة	التلفاز	الإنترنت
الإمارات العربية المتحدة	281.2	173.0
مملكة البحرين	185.9	–
المملكة العربية السعودية	404.8	289.8
سلطنة عمان	–	–
دولة قطر	198.0	–
دولة الكويت	284.1	–
دول العالم	179.5	122.4

المصدر: Austin et al., 2015

وعلى الرغم من طول الفترة التي يقضيها الفرد في المتوسط في دول المجلس باستخدام وسائل الإعلام، لا يحظى تحليل المادة الإعلامية المعنية بالمواطنة ضمن المحتوى الإعلامي بالاهتمام نفسه من قبل الباحثين مقارنة بمناهج التربية من أجل المواطنة؛ فقد ركزت الدراسات في دول المجلس على بيان أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام؛ مثل دراسة أحمد باسرده (2015)؛ والتوصيات المقترحة لتفعيل دورها في تعزيز قيم المواطنة؛ مثل دراسة محمد السيف (2015). واضطلعت دراسات أخرى باستقصاء رأي الجمهور حول المواد المعنية بالمواطنة المعروضة على وسائل الإعلام؛ فقد قامت الصقر (2013) بإجراء دراسة ميدانية هدفت إلى تحديد الوسائل الإعلامية التي يتابعها الجمهور البحريني، والوقوف على مستوى الوعي بقيم المواطنة لدى الجمهور، بالإضافة إلى رأي الجمهور فيما تعرضه وسائل الإعلام من مواد تتعلق بالمواطنة. إلا أنه لم يتم -بشكل عام- الوقوف على أية دراسة عنيت بتحليل المحتوى الإعلامي لتعرّف كيفية عرض قضية المواطنة وتأطيرها؛ الأمر الذي يشير إلى ضرورة إجراء مثل هذه الدراسات لسد الفراغ الموجود في الدراسات المتعلقة بتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس.

4-1-3- مؤسسات المجتمع المدني:

تتفاوت درجة انتشار مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها بين دول المجلس؛ ففي الوقت الذي تنتشر فيه الجمعيات المتنوعة والنقابات العمالية في الإمارات، والبحرين، والكويت، وقطر، وعمان، نجد أن انتشار مثل هذه المؤسسات وأنشطتها محدود في السعودية. وعلى أية حال، فإن الدراسات المعنية بتقييم الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج ما زالت قليلة؛ حيث نجد دراسة حمود العازمي (2010) -مثلاً- حول الدور الذي تؤديه الديوانيات في دولة الكويت في تعزيز قيم المواطنة، إلا أنه في المقابل نلاحظ غياب مثل هذه الدراسات في باقي الدول؛ الأمر الذي يحتم إيلاء هذه المؤسسات المزيد من الدراسة. وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أننا لم نحصل على أية دراسة تتعلق بالجهود التي بذلتها دولة قطر في إطار تعزيز قيم المواطنة، سواء باستخدام التربية من أجل المواطنة، أو وسائل الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني.

4-1-4- تحليل الفجوة:

بغية الوقوف على فرص التطوير والارتقاء بالدراسات والبحوث المتعلقة بالمواطنة في دول المجلس، استخدم نموذج تحليل الفجوة. وتشير نتائج التحليل إلى توافر الدراسات المتعلقة بالتربية من أجل المواطنة؛ إذ قطعت دول المجلس جهوداً ملموسة

في توظيفها لتعزيز قيم المواطنة. إلا أنه في المقابل، نلاحظ غياب الدراسات المعنية بوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وتحديداً فيما يتعلق بتقييم أداء العاملين في هذه الجهات، بالإضافة إلى متابعة تحقيق الأهداف (جدول 2).

جدول 2

نتائج تحليل الفجوة وذلك فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها دول المجلس لتعزيز قيم المواطنة

البعد	التربية من أجل المواطنة	وسائل الإعلام	مؤسسات المجتمع المدني
الإستراتيجية: أهداف، خطة عمل	تمتلك دول المجلس أهدافاً تختص بالمواطنة وهي مدمجة في المناهج الدراسية للمدارس	تبنت دول المجلس إستراتيجية إعلامية في عام 2010 تستهدف تعزيز قيم المواطنة	مؤسسات المجتمع المدني ما زالت غائبة عن بعض دول المجلس. وعلى الرغم من وجود المؤسسات ذات الأنشطة المختلفة في معظم دول المجلس، فإن دورها المؤسسي المنظم ما زال غائباً فيما يتعلق بالمواطنة.
الجهة المنوط بها	وزارة التربية والتعليم أو المعارف والتعليم العالي	وزارات الإعلام	–
المادة المتعلقة بالمواطنة	توجد المادة المتعلقة بالمواطنة على شكل مادة مستقلة أو مضمنة في مناهج أخرى	تتفاوت المادة الإعلامية بحسب الوسيلة الإعلامية، فقد تكون مرئية، مسموعة، مقروءة	–
العاملون	الهيئة التدريسية، غير أن الدراسات بينت أن أداءهم لا يزال يشوبه بعض القصور	الإعلاميون، إلا أنه لا توجد دراسات تعنى بتقييم أدائهم فيما يتعلق بالمادة الإعلامية المتعلقة بالمواطنة	–
المتابعة والتقييم	تتم مراجعة المناهج الدراسية بشكل دوري، والدليل هو دمج المواطنة في مقررات دراسية في فترة، وانفرادها بمنهج دراسي في فترة أخرى	–	–

يوجد إثبات كاف | يوجد إثبات لكنه غير كاف | لا يوجد إثبات

4-2- قياس المواطنة الفاعلة في دول المجلس:

تشير نتائج حساب مقياس المواطنة الفاعلة للبحرين والكويت وقطر بشكل عام إلى كون المواطنة الفاعلة متوسطة في هذه الدول؛ حيث تبلغ أعلى قيمة 51% لدولة قطر، في حين تتقارب القيم بين البحرين والكويت، وذلك بنسبة 46%. وبالنظر إلى تفاصيل نتائج مقياس المواطنة الفاعلة، يتضح جلياً ارتفاع نتيجة البعد المتعلق بالمبادئ والقيم لدى الدول الثلاث؛ إذ تراوح النتيجة ما بين 24% و27%، وذلك من أصل 33.3%[1] (جدول 4)؛ أي بأداء يراوح بين 72% و81%[2]. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الجهود التي بذلتها الدول لتعزيز قيم المواطنة، باستخدام مختلف الطرق السابق ذكرها. ويبين جدول 3 قيم مقياس المواطنة الفاعلة والأبعاد الرئيسة والفرعية لهذه الدول.

جدول 3

قيم مقياس المواطنة الفاعلة لعدد من دول المجلس

البعد	البحرين	الكويت	قطر
البعد الأول: المشاركة في الحياة السياسية	0.174	0.198	0.221
البعد الثاني: المشاركة في الحياة العامة	0.047	0.025	0.012
البعد الثالث: المبادئ والقيم	0.241	0.240	0.279
مقياس المواطنة الفاعلة	0.462	0.463	0.512

جدول 4

قيم الأبعاد الفرعية لمقياس المواطنة الفاعلة

	البعد	البحرين	الكويت	قطر
البعد الأول: المشاركة في الحياة السياسية				
1	الاهتمام بالسياسة	0.65	0.63	0.69
2	المشاركة في النشاط السياسي	0.18	0.42	–
3	التصويت في الانتخابات	0.92	0.67	0.72
4	أهمية المساواة بين المرأة والرجل في العملية الديموقراطية	0.35	0.66	0.29

(1) تم افتراض أن أوزان الأبعاد الرئيسة متساوية؛ إذ إن عدد الأبعاد الرئيسة يساوي 3، والوزن النسبي لكل بعد رئيس يساوي 33.3%.

(2) وذلك بقسمة 24% و27% على 33.3% لتحديد نسبة الأداء مقارنة بالحد الأعلى لوزن البعد.

تابع/ جدول 4

قيم الأبعاد الفرعية لمقياس المواطنة الفاعلة

	البعد	البحرين	الكويت	قطر
البعد الثاني: المشاركة في الحياة العامة				
1	العضوية الفاعلة في الجمعيات	0.14	0.77	0.06
البعد الثالث: المبادئ والقيم				
1	النظرة إلى الآخرين	0.72	0.68	0.80
2	الثقة في المؤسسات	0.71	0.60	0.89
3	الانتماء	0.73	0.89	0.82

ملاحظة: القيم تراوح بين 0 و1، وذلك دون حساب أوزان الأبعاد.

أما ما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية، فيبدو أن التجربة الديموقراطية في دول المجلس قد آتت ثمارها؛ حيث تراوح النتائج بين 17% و24% من أصل 33.3%؛ أي ما يعادل 51% و7266%؛ وذلك بحسب جدول 3. إلا أن النتائج المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة منخفضة نسبياً؛ إذ تراوح بين 1% و4%؛ وذلك من أصل 33.3%؛ أي بنسبة 3% لقطر و14% للبحرين، وذلك من إجمالي الوزن المتعلق بالبعد الثاني. ولعل هذه النتائج -تحديداً- على قدر بالغ من الأهمية؛ إذ إن المشاركة الفاعلة في الحياة العامة تعد الوسيلة الفاعلة لبناء المواطنة من الأسفل، وذلك بحسب نظرية تورنر (شكل1). فالمواطنة من الأعلى تأتي من خلال تدخل الدولة، وذلك بسنّ القوانين والتشريعات التي تنظم حقوق الأفراد وواجباتهم؛ وهذا ما أثمر عن ارتفاع نتيجة البعد الثالث المتعلق بالمبادئ والقيم. وعلى الرغم من أن عدداً من دول المجلس قد شجع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وقام بدعمها مادياً ومعنوياً (كمملكة البحرين مثلاً)، فإن الدافع الذاتي للمواطنين للأخذ على عاتقهم بالنهوض بالدولة وتطويرها لا يزال دون المأمول. ولعل هذا الجانب يستدعي تدخلاً آخر من الدول، وهو ما تم اقتراحه في التوصيات. وثمة ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام، وهي تتعلق بالمسوحات الوطنية؛ فقد قامت هذه الدراسة بشكل أساسي على الاستعانة بنتائج المسوحات الوطنية المنشورة على موقع مسح القيم في العالم، وذلك فيما يتعلق بدول ثلاث، هي: البحرين، والكويت، وقطر. وعلى الرغم من موثوقية

بعض الجهات التي اضطلعت بأداء المسح كجامعة قطر مثلاً، فإن إجراء المسوحات الوطنية من قبل جهة معتمدة؛ كالأمانة العامة لمجلس التعاون، يضفي مصداقية وموثوقية أكبر في النتائج، ناهيك عن تغطية جميع دول المجلس وتوحيد الأسئلة المعتمدة في المسوحات.

4-3- التحديات التي تواجه الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس:

4-3-1- التحديات التي تواجه الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس:

تبين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المواطنة في دول المجلس عدداً من التحديات الداخلية والخارجية. وتواجه بعض دول المجلس تحديات بعينها، في حين تشير الدراسات إلى أن البعض الآخر قد لا يعاني منها، وتتفاوت أيضاً درجة التعرض لهذه التحديات بين دولة وأخرى. ويمكن تقسيم التحديات الداخلية إلى تحديات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، في حين تتمثل أبرز التحديات الخارجية في الأطماع الخارجية لبعض دول الجوار وتدخلها في الشؤون المحلية لبعض دول المجلس، وظهور الفكر المنحرف والداعي إلى الإرهاب، بالإضافة إلى الانفتاح الواسع على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة المختلفة وما يتبع ذلك من تأثر بما تنقله من أفكار (شكل 6). هذا، وقد اتخذت دول المجلس عدداً من الإجراءات؛ استجابة لهذه التحديات. ويبين شكل 6 أبرز الاستجابات التي تم اتخاذها في دول المجلس. ويظهر من الشكل تنوع الاستجابات وتوجيهها لمواجهة مختلف أنواع التحديات الداخلية والخارجية. وباستخدام نموذج الأسباب، الحالة، الآثار، الاستجابات، يتضح أن الاستجابات قد جاءت لمواجهة الأسباب الكامنة وراء ضعف المواطنة نسبياً لدى فئة من المواطنين (التحديات)، بالإضافة إلى مظاهرها والآثار الناجمة عنها. إلا أنه يظهر وجود بعض التحديات التي تتعلق بالعمالة الوافدة، والتجنيس، ومحاولة نقل بعض الممارسات الديموقراطية من دول أخرى دون تكييفها لتلائم السياق الخليجي.

4-3-2- تحليل القوة، الضعف، الفرص، التهديدات:

يتمثل الهدف الخامس لهذه الدراسة في الخروج بتوصيات لتعزيز قيم المواطنة بدول المجلس. ولعل إحدى أهم الأدوات المستخدمة في ذلك تتمثل في تحليل القوة، الضعف، الفرص، التهديدات (SWOT). وتكمن أهمية هذه الخطوة في تعرف جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب الضعف لتجنبها أو معالجتها. وتشير مصفوفة SWOT إلى

وجود عدد من جوانب القوة الداخلية والخارجية، يمكن الإفادة منها في تعزيز قيم المواطنة (جدول 5). ولعل من أبرز جوانب القوة الداخلية تكاتف دول المجلس ضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتيح إمكانية العمل التكاملي والمشترك نحو تحقيق الأهداف المرجوة. وثمة عامل قوة مهم آخر يتمثل في إدراك دول المجلس، بصورة مبكرة، لأهمية تعزيز قيم المواطنة، ولذلك خطت دول المجلس خطوات مبكرة في هذا الاتجاه، وتمتلك من البنية التحتية والمؤسساتية القدر الكبير الذي يمكنها من مواصلة السعي نحو تعزيز قيم المواطنة وحماية المكتسبات الخليجية. وأما الفرص المتاحة خارج إطار دول المجلس؛ فتتمثل في العلاقات الطيبة التي تربط دول المجلس بباقي دول العالم وبخاصة الدول العربية والإسلامية؛ الأمر الذي يبعث على الاطمئنان ولاسيما في الوضع الحالي، الذي يتسم بعولمة الفكر المنحرف والدعوة إلى الإرهاب؛ إذ إن وجود دول حليفة وصديقة يتيح فرصة العمل المشترك لمواجهة الأفكار المنحرفة، ويتيح أيضاً فرصة التعلم من تجارب الدول الأخرى لتعزيز قيم المواطنة. إلا أنه في المقابل، هناك مجموعة من عوامل الضعف أو التهديدات، وذلك على المستويين الداخلي والخارجي لدول المجلس، تحت مسمى التحديات الداخلية والخارجية. وعليه؛ فإن الإستراتيجيات التي تستهدف تعزيز قيم المواطنة في دول المجلس، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التهديدات أو التحديات الداخلية والخارجية؛ وذلك لضمان نجاحها.

شكل 6

تحليل التحديات والاستجابات المتعلقة بتعزيز قيم المواطنة في دول المجلس

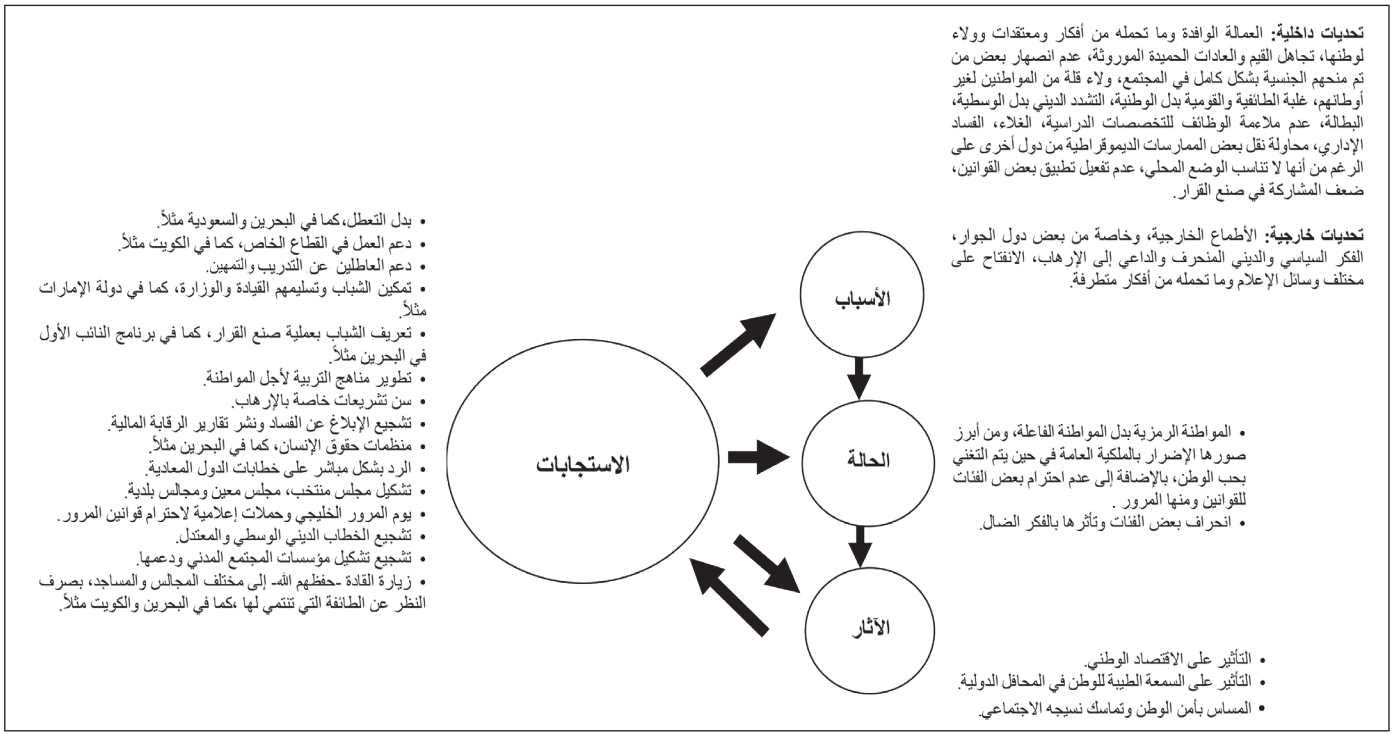

ملاحظة: لم يتم العثور على استجابات تتعلق بالتحديات المكتوبة باللون الأحمر.

* المساس بأمن الوطن وتماسك نسيجه الاجتماعي.

جدول 5

تحليل القوة، الضعف، الفرص، التهديدات للجهود التي تبذلها دول المجلس لتعزيز قيم المواطنة

	عوامل مساعدة	عوامل مثبطة
عوامل داخلية	**القوة Strengths** – أدركت دول المجلس مبكراً أهمية المواطنة. – تكاتف دول المجلس في إطار مجلس التعاون. – وجود عدد من الدراسات المعنية بالمواطنة واضطلاع عدد من الجامعات بدراسة وتحليل مفاهيم المواطنة والتربية لأجل المواطنة. – وجود مناهج التربية لأجل المواطنة ضمن مناهج الدراسة في دول المجلس. – تكاتف شعوب دول المجلس وتأييدها للقادة، حفظهم الله. – وجود البنية التحتية المؤسساتية المعنية بالمشاركة في صنع القرار؛ مثل المجالس المنتخبة والمجالس البلدية بالإضافة إلى الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان.	**الضعف Weaknesses** – تجاهل القيم والعادات الحميدة الموروثة. – البطالة، عدم ملاءمة الوظائف للتخصصات الدراسية، الغلاء، الفساد الإداري. – محاولة نقل بعض الممارسات الديموقراطية من دول أخرى على الرغم من أنها لا تناسب الوضع المحلي. – عدم تفعيل تطبيق بعض القوانين وضعف المشاركة في صنع القرار.
عوامل خارجية	**الفرص Opportunities** – وسائل الإعلام التقليدية والحديثة. – الإفادة من تجارب الدول الأخرى في تعزيز قيم المواطنة. – العلاقات الطيبة مع باقي الدول.	**التهديدات Threats** – الأطماع الخارجية، وخاصة من بعض دول الجوار . – الفكر السياسي والديني المنحرف والداعي إلى الإرهاب. – الانفتاح على مختلف وسائل الإعلام وما تحمله من أفكار متطرفة.

5. الاستنتاجات والتوصيات:

تتمثل أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يأتي:

– تعدد الدراسات النظرية المعنية بالمواطنة وتنوعها، وفي المقابل، يلاحظ قلة الدراسات المعنية ببناء مؤشرات ومقاييس لقياس المواطنة الفاعلة وتقييم الجهود المبذولة لتعزيز قيم المواطنة.

– تنوع الجهود التي تبذلها دول المجلس لتطوير وتقييم المناهج الدراسية المتعلقة بالتربية لأجل المواطنة. إلا أنه –في المقابل، وبحسب النتائج التي تم الحصول عليها من خلال استخدام تحليل الفجوة– يظهر ضعف الجهود المبذولة بشكل واضح، وذلك فيما يتعلق بتوظيف وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة بدول المجلس.

– مستوى المواطنة الفاعلة متوسط في كل من مملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر، وذلك بحسب مقياس المواطنة الفاعلة، في حين بينت النتائج التفصيلية للمقياس ارتفاع درجة الالتزام بقيم المواطنة لدى جميع الدول، وكانت درجة المشاركة في الحياة العامة منخفضة بصورة واضحة، وذلك للدول الثلاث.

– تنسجم الإجراءات التي اتبعتها دول المجلس ومعظم الأسباب التي أدت إلى ضعف المواطنة لدى بعض الفئات وانجرافهم وراء الفكر الضال، إلا أنه يبقى عدد من التحديات التي تحتاج إلى مواجهة فاعلة، من بينها العمالة الوافدة والأفكار التي تحملها وقد تروج لها، والتجنيس وما قد يتبعه من ضعف درجة مواطنة بعض من اكتسبوا الجنسية، بالإضافة إلى محاولة نقل بعض الممارسات الديموقراطية من دول أخرى دون أن يتم تكييفها لتلائم ظروف دول المجلس وخصوصية سياقها الخليجي. هذا، ويوجد عدد من جوانب القوة الداخلية والخارجية التي يمكن لدول المجلس استغلالها؛ لتعزيز قيم المواطنة.

أما التوصيات المقترحة؛ فهي على النحو الآتي:

– ضرورة إعادة توجيه البحوث والدراسات المستقبلية؛ بحيث ترتقي بالجوانب المتعلقة بالمواطنة من التأطير والنظرية إلى التطبيق والتقييم وقياس الفاعلية. وتعد هذه الدراسة اللبنة الأولى نحو مزيد من الدراسات التقييمية اللازمة.

- إجراء المسوحات الوطنية في جميع دول المجلس، بصورة دورية لجمع البيانات المستخدمة في بناء مقياس المواطنة الفاعلة.

- التنسيق بين دول المجلس لتعزيز المواطنة الخليجية، وذلك عن طريق تبني عدد من المبادرات، من أبرزها: إنشاء وحدة للتكامل الخليجي في الأمانة العامة لدول المجلس، تعنى بتنسيق الخطوات المتعلقة بتعزيز المواطنة، وإنشاء منصة معلوماتية مفتوحة للمعلومات الخليجية، وإنشاء قاعدة بيانات خليجية للموروث الشعبي الخليجي والدراسات العلمية التي تتعلق بدول المجلس، وتعزيز التوأمة بين المدارس في دول المجلس، بالإضافة إلى دعم البحوث العلمية المشتركة بين الجامعات الخليجية.

- تقييم المحتوى الإعلامي لمفهوم المواطنة وقيمها، بالإضافة إلى تقييم الإستراتيجيات الإعلامية السابقة والحالية؛ وذلك للوقوف على نقاط القوة وفرص التطوير. كما توصي الدراسة أيضاً بضرورة الاطلاع على تجارب الدول الأخرى؛ تمهيداً لتبني ممارسات ناجحة بعد أن يتم تكييفها لتناسب الواقع الخليجي. بالإضافة إلى ضرورة التسويق لقيم المواطنة من خلال قنوات غير تقليدية؛ مثل بث الرسائل الإعلامية في المجمعات التجارية، دور السينما والرحلات الجوية مثلاً.

- إطلاع الشباب على عملية صنع القرار في الدولة وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تمسهم، لاسيما أن ضعف اتباع النهج التشاركي (أو الديموقراطية) في صنع القرار قد تم تصنيفه ضمن التحديات الداخلية (المعمري، 2014). ويقترح أيضاً تشجيع انخراط الشباب في الأعمال التطوعية ومؤسسات المجتمع المدني وتأمين المقار اللازمة لممارسة الأنشطة المختلفة.

- تعريف المعلمين الأساليب التعليمية المتنوعة التي يمكن توظيفها في تدريس المنهج؛ مثل دراسة الحالة، الحوار، والتعلم التعاوني والتعلم الاستكشافي وذلك لتعزيز المواطنة الفاعلة لدى الطلبة، بالإضافة إلى إشراك الطلبة في اتخاذ القرارات في المدرسة وتحملهم لمسؤولية المحافظة على الممتلكات العامة وموارد الدولة.

المراجع:

أبو شريعة، حمزة. (2014). المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية. *دراسات، 41* (1)، 546-562.

إسماعيل، الغريب. (2015). *دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة وتشكيل الرأي العام لدى منتسبي الجامعات*. الندوة العلمية حول تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب. تم الاسترجاع من الرابط:
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/63241

الأسمري، خالد. (2012). *قيم المواطنة وعلاقتها بالنشاط الاجتماعي: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية بشرق الرياض*. [رسالة ماجستير]، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2016أ). *إنجازات العمل الإعلامي المشترك*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/MediaCooperation/Thirdtheachievementsofthejointmediawork/pages/Home.aspx

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2016ب). *عن المجلس: النظام الأساسي*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/aboutgcc/pages/primarylaw.aspx

باسرده، أحمد. (2015). *دور الإعلام في استثمار قيم المواطنة لمكافحة الإرهاب. الندوة العلمية حول: تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/63245

بخوش، سارة. (2015). *الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي*. [رسالة ماجستير] جامعة الجزائر.

بوزكري، رشدي. (2014). *المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية: الكويت نموذجاً*. [رسالة ماجستير]، جامعة محمد خيضر.

الخوالدة، تيسير. (2013). دور عضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في تنمية قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة. *دراسات، 40* (3)، 1160-1180.

زدام، يوسف. (2013). *دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية: دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية*. [أطروحة دكتوراه]، جامعة الحاج لخضر.

الزعبي، هيام. (2013). *تطوير وحدة تعليمية من كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر في ضوء المكارم والمبادرات الملكية التعليمية واختبار أثرها في تحصيل الطلبة وتعزيز سلوك المواطنة الصالحة لديهم*. [أطروحة دكتوراه]، جامعة اليرموك.

السيف، محمد. (2015). *مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز قيم المواطنة والوطنية وثقافة الحوار ومكافحة الإرهاب*. الندوة العلمية حول: تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب. تم الاسترجاع من الرابط:
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/63247

شعيب، علي. (2013). *المواطنة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية كما يدركها طلاب جامعة المنوفية بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيه 2013. مؤتمر التعليم والثورة في مصر، رؤى وسياسات بديلة*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://erepository.cu.edu.eg/index.php/IESR-Conf/article/view/5200/5110

الصقر، سناء. (2013). *دور الانفتاح الإعلامي وعلاقته في تعزيز المواطنة لدى الجمهور البحريني في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك*. [رسالة ماجستير]، الجامعة الأهلية.

عبد الفتاح، وفاء. (2012). *تطوير منهج التاريخ في ضوء قضايا المواطنة وقياس فعاليته في تنمية الانتماء ومهارات التفكير الناقد لدى طلاب المرحلة الثانوية*. [أطروحة دكتوراه]، جامعة القاهرة.

العتيبي، سعد. (2011). *فاعلية محتوى مقرر التربية الوطنية لتعزيز مفهوم المواطنة لدى طلاب المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية*. [رسالة ماجستير]، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العدوان، زيد؛ ومصطفى، فضية. (2015). أثر برنامج تدريبيّ في تنمية مبادئ المواطنة العالميّة لدى معلمي التاريخ في الأردن. *دراسات، 42* (1)، 127-133.

عسيري، عبدالرحمن. (2015). *التجارب العربية والعالمية لتعزيز قيم المواطنة. الندوة العلمية حول تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/63238

الغامدي، عبدالرحمن. (2010). *قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري*. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

القحطاني، عبدالله. (2010). *قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي*. [أطروحة دكتوراه]، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الكيالي، عبدالوهاب وآخرون. (1983). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المحمد، محمود؛ وإبراهيم، بانة 2013. المشاركة السياسية وأثرها في تنمية قيم المواطنة. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 35* (5)، 249-264.

مرتجى، زكي؛ والرنتيسي، محمود. (2011). تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم المواطنة. *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 19* (2)، 161-195.

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2016أ). *نافذة حول الإحصاءات الخليجية*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.gccstat.org/ar/elibrary/publications/item/gcc-outlook-2

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2016ب). *الإحصاءات السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010 - 2014 م*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.gcc-sg.org/ar/elibrary/publications/gccstat/item/population-statistics-in-gcc-countries-2010%e2%80%932014-2

مركز بحوث شرطة الشارقة. (2017). *تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. الإمارات العربية المتحدة: شرطة الشارقة.

معلوف، لويس. (2010). *المنجد في اللغة*. بيروت، لبنان: المطبعة الكاثوليكية.

المعمري، سيف. (2014). التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات. *رؤى إستراتيجية*، عدد شهر يوليو، 38-61.

معهد البحرين للتنمية السياسية. (2014). *الثقافة السياسية: المواطنة*. تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.bna.bh/portal/mobile/news/492806

مقدم، عبدالحفيظ. (2011). *أساليب بناء القيم التربوية والأمنية في مقررات اللغة العربية للصف الرابع الابتدائي*. [رسالة ماجستير]، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

النقيب، خلدون؛ والنجار، باقر؛ والصبان، ريما؛ وحمد، عبدالعزيز؛ وحارب، سعيد؛ وبن طفلة، سعد. (2006). *اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون*. الكويت: دار قرطاس للنشر.

يخلف، بلقاسم. (2014). التربية على المواطنة في الكتاب المدرسي الجزائري في التعليم المتوسط. *مجلة العلوم الإنسانية، 41* (أ)، 172-192.

يونس، نسيبة. (2012). *تقييم برنامج البرلمانات الطلابية وبيان أثره في اكتساب الطلبة المهارات السياسية واتجاهاتهم نحو المواطنة الفاعلة*. [أطروحة دكتوراه]، جامعة اليرموك.

Berg, B. (2009). *Qualitative research methods for the social sciences*. Boston: Allyn and Bacon.

El-Khawaja, A. (2010). *The effectiveness of discussion in teaching history in developing some citizenship qualities and cognitive achievement among 2nd year preparation students*. (Master Thesis), Ain Shams University.

Goodstein, L., Nolan, T., & Pfeiffer, J. (1992). Applied strategic planning: A comprehensive guide. San Diego: Pfeiffer & Company.

Hoskins, B., & Mascherini, M. (2009). Measuring Active Citizenship through the Development of a Composite Indicator. *Social Indicators Research, 90*, 459–488.

Internet World Stats. (2016). *Internet usage in the Middle East*. Retrieved from http://www.internetworldstats.com/stats5.htm

Liamputtong, P. (2013). *Qualitative research methods*. Australia: Oxford University Press.

Mabry, L. (2008). Case study in social research. In P., Alasuutari, L., Bickman, & J., Brannen (Eds.), *The SAGE handbook: Social research methods* (pp. 214-227). London: SAGE Publications.

Northwestern University in Qatar and Doha Film Institute. (2014). *Entertainment use in the Middle East*. Retrieved from http://www.mideastmedia.org/survey/2014/online-and-social-media/social-networks.html

Perry, W. (2011). Case study research. In T., May (Ed.), *Social research: Issues, methods, and process* (pp. 219-242). England: Open University Press.

Quirk, R. (1995). *Longman Dictionary of Contemporary English*. UK: Longman Group UK Limited.

Rundell, M. (1987). *Longman dictionary of contemporary English*. England: Longman.

Stake, R. (1995). The art of case study research. USA: SAGE Publications.

World values survey. (2014). *World Values Survey wave 6 (2010-2014)*. Retrieved from http://www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV6.jsp

Yin, R. (2003). *Case study research – Design and methods*. USA: SAGE Publications.

Zenithmedia. (2015). *Media consumption forecasts*. Retrieved from http://zenithmedia.se/wp-content/uploads/2015/05/Media%20Consumption%20Forecasts%202015.pdf

قدم في: فبراير 2019

أجيز في: فبراير 2020